

العمل الفدائي المنطلق من سورية بمثابة خرق لاتفاق فك الإلتحام . لكنه أكد مرتين أنه تم إبلاغ إسرائيل أنها لا تستطيع « الانتقام بدون تمييز » (٦) .

ولكن أين تستطيع إسرائيل توجيه ضرباتها الانتقامية عندما سيتابع مقاتلو الثورة الفلسطينية حربهم ضد قوى الاحتلال ؟ لقد كانت إسرائيل تمارس دائما « الرد الاعنف » ضد قواعد انثوره ومعسكراتها ومخيمات اللاجئين في الأراضي العربية المجاورة ، كما كانت تصعد الرد في بعض الحالات حتى يشمل أهدافا عربية عسكرية أو مدنية ، وكانت غايتها من هذا الرد هو الردع ورفع معنويات مواطنيها وتبديد الأثر المعنوي الجيد داخل المعسكر العربي . بيد أن موازين القوى الجديدة ستجعلها عاجزة عن استخدام سلاح ردعها الأول (الطيران) للقيام بعملية « الرد المحدود » ضد أهداف سورية أو فلسطينية تقع على الأرض السورية ، لأن هذا الرد سيجعلها تتعرض لخسائر لا تتناسب مع النتائج المحققة ، كما سيصعد حدة التوتر في المنطقة من جديد . كما أن الرد الشامل يتطلب حشد القوى وتعينة الاحتياط واستنفار الجيشين المصري والسوري والصدام معهما بمجابهة شاملة غير مضمونة العواقب ولا تحظى بأي دعم دولي ، وقد لا تحظى بدعم الولايات المتحدة الراغبة في تهدئة المنطقة . وبدفعنا كل هذا إلى الاعتقاد بأن إسرائيل ستوجه « الرد التنقيسي » نحو لبنان ، سواء انطلق الفدائيون عبر حدوده أم عبر حدود سورية ، كما أنها ستلجأ إلى الرد على الثورة الفلسطينية مباشرة بأساليب « الأرهاب المضاد » وفق مخطط طويل الأمد . ولقد عبر رئيس أركان العدو الجنرال مردخاي غور عن هذا الخط عندما حمل لبنان في ٦/١٤ مسؤولية العمليات الفدائية الأخيرة ، وهدد بالإغارة على قواعد الثورة الفلسطينية الموجودة في المدن اللبنانية رغم صعوبة هذا العمل ، ثم أشار إلى أن إسرائيل « تملك وسائل أخرى » لشن مثل هذه الإغارات ، دون أن يحدد ماهية هذه الوسائل (٧) .

● ينص البند (١) من الاتفاق على تطبيق القرار رقم ٣٣٨ ، الذي لا يخرج في جوهره عن القرار رقم ٢٤٢ . وهذا يعني أن الطرفين ملتزمان بالقرار ٢٤٢ . ولا يتناقض هذا الإلتزام مع الموقف العربي ، ولكنه يتناقض بشكل كامل مع الموقف الإسرائيلي . ففي الوقت الذي يعتبر به المسؤولون في مصر وسوريه أن الاتفاق عبارة عن خطوة أولية لا بد وان تتبعها خطوات تالية ، نرى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة يقول في بيانه الوزاري (٦/٣) : « بعد المرحلة الحالية من الفصل بين القوات ، والإلتزام التام بالاتفاق المبرم لن يكون هناك مجال لمرحلة جديدة مؤقتة ، وبعد أن نحقق تقدما في علاقتنا مع مصر ينبغي أن نطرح السؤال التالي : هل سوريه مستعدة لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ؟ » ثم يضيف قائلا : « من الضروري أن يعلم قادة الدول المجاورة أن إسرائيل لها الحق في حدود قابلة للدفاع عنها . ولن تعود إسرائيل — حتى في إطار معاهدة سلام — إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ » (٨) . فإذا ما أخذنا أقوال رابين بشيء من الجدية ، وجدنا أنها **اعلان للحرب خلال الحديث عن السلام** . ولقد كشف وزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام ديمافوجية رئيس حكومة العدو عندما صرح للصحفيين في لبنان في مساء الثالث من حزيران (يونيو) ، بعد اجتماعه مع الرئيس سليمان فرنجيه « أن رابين يعرف أن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة » . وفي السابع من حزيران (يونيو) صرح وزير الخارجية السوري خلال زيارته الرسمية للكويت ، أن القوات السورية مستعدة لاستئناف القتال اذا لم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية ، ولم يستعد الشعب الفلسطيني حقوقه (٩) .

ولقد جاء الرد المصري على أقوال رابين في الخطاب الذي القاه الرئيس أنور السادات أمام الجيش الثالث بالقرب من مدينة السويس في الرابع من حزيران ، وأكد فيه أن مهمة